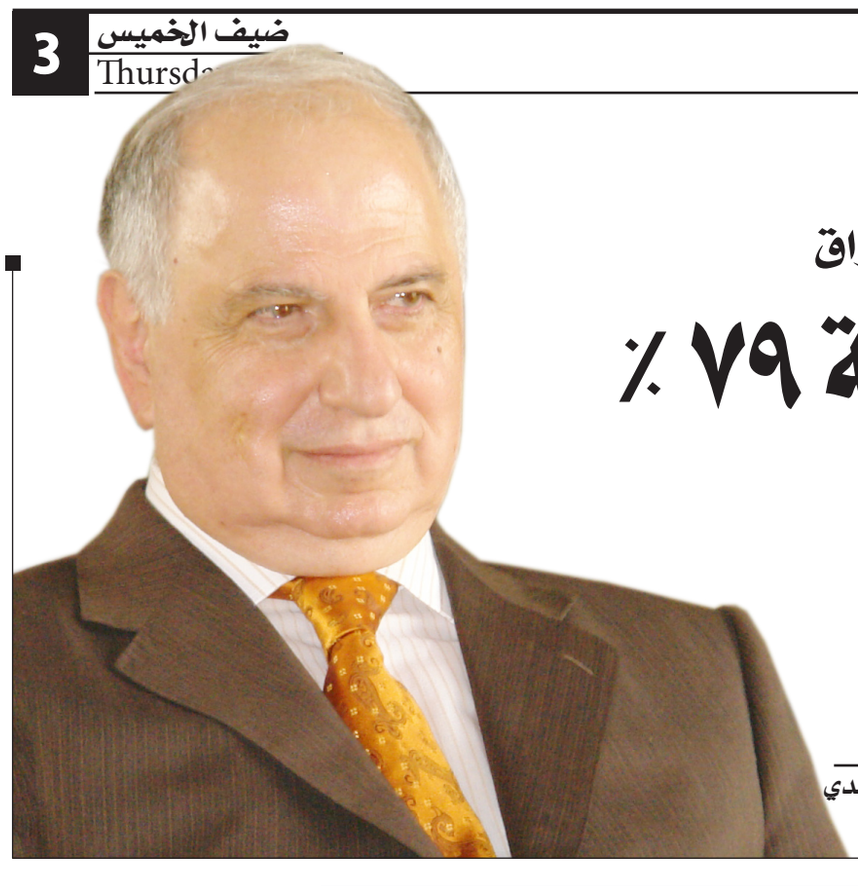

زعيم المؤتمر الوطني: الدستور ليس مشروعا لتأسيس دولة إسلامية في العراق

الدكتور أحمد الجلبي: لدينا عجز مالي بنسبة ٧٩٪ والحكومة تطالب بموازنة تكميلية

حاوره: يوسف المحمداوي
تصوير: مهدي الخالدي

ولد في عام ١٩٤٤ في حي الاعظمية ببغداد، وترعرع في عائلة امتهنت السياسة والتجارة، جده ووالده وأخوه وزراء في حكومات العهد الملكي، حصل على شهادة الدكتوراه في علوم الرياضيات من جامعة شيكاغو التي دخلها في عام ١٩٦٥، يعد من ابرز الشخصيات التي ساهمت في عملية التغيير، حاورته (المدى) في ضيف الخميس، ليؤكد لها بأن الدستور العراقي ليس مشروعا لتأسيس دولة إسلامية في العراق، مبينا أن الحكم في المرحلة المقبلة إذا لم يتحقق فيه النجاح ستتعرض التجربة الديمقراطية الى عواصف كبيرة.

ويرى الجلبي أن الموازنة التكميلية التي طالبت بها وزارة التجارة توازي موازنات ٧٠٪ من دول العالم! مؤكداً أن العجز المالي الذي يعيشه البلد بلغ ٧٩٪. ويرى رئيس حزب المؤتمر ان من أهم أسباب تحسن الوضع الأمني هو تجميد جيش المهدي، وتشكيل مجالس الصحوة، وعزا الجلبي عدم حصوله على منصب رفيع في قيادة الدولة الى القناعة المتولدة عند الشعب بأنه جاء مع الاحتلال، فضلا عن سببين آخرين هما مساهمته في تشكيل المجلس السياسي الشيعي، ومعارضته لسياسة الحاكم المدني بريمر.. وفيما يلي نص الحوار:

صدام عنصر أساسي في منظومة الأمن الأميركي

× الجلبي ينظر إليه سياسياً على أنه مهندس التغيير الذي جرى في البلد، لكن المستغرب هو أنه لم يأخذ فرصته من المناصب القيادية العليا، هل السبب في الاستحقاق الانتخابي أم أنها ستراتيجية سياسية خاصة بالجلبي؟

– الاثنان لهم شأن في هذا الأمر فالطريقة التي اعتمدت في إسقاط صدام وعلى مدى الـ(١٢) عاماً هي معقدة وصعبة جداً، وعلى الر غم من تعرض صدام الى ضربة قوية وعنيفة من قبل قوى التحالف التي شاركت في عملية إخراجه من الكويت لم تستطع وللأسف قوى المعارضة من اسقاطه في عام ١٩٩١، بل استطاع صدام أن يقوي أجهزته وحزبه وأن يتعامل مع القوات الأجنبية بأسلوب مكنه من البقاء في السلطة، واستطاع أن يوجه للمعارضة في الداخل ضربات موجعة وكبيرة.

× لكن هناك من يقول أن أميركا هي التي مكنته من البقاء؟

– ليس أميركا فقط لأن صدام لعب دوراً استخبارياً سياسياً وإعلامياً لديمومة نظامه ويجب علينا فهم اللعبة ولا يجوز أن نبقى ضمن دائرة التلقي فقط، وعلى الشعب العراقي أن يبتعد عن تلك الدائرة، فعندما يطرح السؤال لماذا لم يسقط صدام في عام ١٩٩١، فالجواب عليه: أن أميركا هي من أرادت ذلك، أنا أراه جواباً إشكاليا، فنحن بعد الانتفاضة ذهبنا الى أميركا لإقناعها بإسقاطه، من هنا تبدأ القصة كيف حصل ذلك؟ جوابه الى الآن غير واضح عند العراقيين وعلينا ان نسأل كيف جاء الأميركان لإسقاط صدام الذي يعد عنصرهم الأساسي في نظام الأمن الذي كانت تقوم ببنائه في المنطقة، القضية معقدة ولكن أغلبية الشعب يرون ما أمامهم.

نحن من دفع ثمن الاحتلال سياسيا

× ولكن هذه هي الحقيقة؟

– نحن من جاء بهم الى العراق وان ثمن عملنا هذا أن الكثير من الأطراف العراقية ربطتنا بأمريكا وكثيراً ما ورد في الإعلام بأننا جئنا على ظهر الدبابة الأمريكية، ونحن دخلنا العراق سيراً على الأقدام من إيران الى إقليم كردستان، وهذا الأمر كلفنا لأن الناس ترفض الاحتلال والى الآن القصة هي كيفية إدخال الدائرة في المربع وإقناع الناس، وهنا أتساءل كيف يسقط صدام من غير تدخل خارجي؟ ومع ذلك نحن من دفع الثمن، لكن من غير التدخل الدولي كان من المستحيل إسقاط صدام وكان رأينا قبل التغيير هو ضرورة خروج تلك القوات بعد التغيير مباشرة، والآن تحقق ذلك وخرجت القوات وصدام ذهب وهناك حكم دستوري في العراق، فهذه الفطرة الموجودة عند الشعب هي التي دفعنا ثمنها سياسياً والأمر طبيعي، وفي تاريخ الأمم تجد أكثر من حالة مشابهة لذلك فعندما انتصر الحلفاء على ألمانيا الهتلرية في عام ١٩٤٥ وذهب قادة الحلفاء للاجتماع في مدينة بوتستان الألمانية بعد انهيار النازية، تشرشل الذي قاد بريطانيا وكان له الدور الرئيس في الانتصار، وهو في بوتستان يفاوض استالين وترومان، الشعب البريطاني اسقط حكومة المحافظين بالانتخابات وجاء بحكومة العمال وتشرشل في قمة انتصاره، وكذلك ديغول في فرنسا الذي دافع عن فرنسا وفرض حقوقها على الحلفاء في ظرف كانت فيه محتلة من قبل ألمانيا، ومع ذلك عندما أجريت الانتخابات في عام ١٩٤٦ خسر ديغول وظل من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٨ بعيداً عن السلطة.

حاربوني لأني رفضت الاحتلال

× تقصد ان طبيعة التغيير هي التي دفعتم ثمنها سياسياً؟

– طبعاً.. طبيعة إسقاط نظام صدام تطلبت عملاً سياسياً كبيراً مع قوى خارجية والمتابع للمشهد يتذكر ان الأمريكان وبعد حصول التغيير أصبحوا أعداء لنا وهاجمونا، بل كادوا ان يقتلونا وداهمونا عدة مرات وأنا شخصياً في بيتي هذا دوهمت عدة مرات.

× ما مبررات هذا الموقف العدائي مع حليف؟

– مبررات ذلك كوننا رفضنا الاحتلال لأننا قلنا لهم الشعب العراقي يفهم التحرير ويرفض الاحتلال ولكوننا رفضنا الاحتلال حاربونا بشتى الطرق، فمن جهة نحن خسرنا علاقتنا معهم في فترة المعارضة ومن جهة أخرى دفعنا ثمن مقاومتنا لهم كمحتلين، هذا هو الوضع الحقيقي لنا.

> بعض الاطراف السياسية تعتقد بأن العشائر وشيوخها يستطيعون ان يضمنوا لهم اصواتهم واصوات عشائرهم، وهذا الامر غير صحيح في المجتمع العراقي، فأبناء كبار الاقطاعيين في العراق انضموا الى الحزب الشيوعي.

اعرف خبايا وأسرار أمريكا

× لكن من احتل موقع الصدارة في السلطة بعد التغيير هم من المعارضة الذين أتوا معكم أيضاً، فلماذا لم تعاملهم أمريكا كما عاملتكم؟

– الأمريكان كانوا يفضلون أي شخص على الجلبي لأني أعرف خبايا وأسرار أمريكا وهم يعرفون تماماً أفكاري في المطالبة بسيادة العراق، وهم غير مرتاحين لي أبداً.

× هل خلافكم مع الحاكم بريمر له علاقة بتدهور علاقتكم مع الأمريكان؟

– بالطبع، فأنا اختلفت مع بريمر في ثلاثة أمور أولها السيادة، وثانياً معارضتنا لضرب التيار الصدري وثالثاً رفضنا لتصرفه بالأموال العراقية وأنا قلت شخصياً له نحن نرفض ان تكون المخول الوحيد في التوقيع على أموال العراق، وكان شكنا في مكانه فالمفتش العام المعين من قبل الكونغرس الأمريكي قدم تقريرا يقول بأن هناك ٨ مليارات دولار من أموال العراق لم يعرفوا كيف انفقها بريمر، وبالنسبة للتيار الصدري فاليوم ترى الجميع يحاول ان يتفاهم معه، ونحن لعبنا دوراً كبيراً في فسح المجال أمامه لأن يكون طرفاً يتعامل بالسياسة وليس طرفاً يضرب ويقصف وينتهك دائماً، ولو تلاحظ أن التيار الصدري باستثناء فترة حكومة الجعفري سواء في فترات الاحتلال أو السيادة وحتى العام الماضي كان يعتدى عليه تحت مبرر خارجين عن القانون وميليشيات في وقت نحن جئنا ونحمل موقفاً معروفاً هو ضد قتل الناس واضطهادهم ورفض استخدام القوة في حل المشاكل السياسية، ولدينا مبدأ يجب اعتماده هو لا يجوز تجريم الخصم السياسي في النظام الديمقراطي وهذا ما نسعى الى تحقيقه.

المجلس السياسي الشيعي غير طائفي

× نراك دائماً في وسائل الإعلام تدعو الى نبذ الطائفية وتخندقاتها، لكن المعروف عنكم أنتم أول من أسس المجلس السياسي الشيعي، الا يوجد تناقض بين التصريح والتطبيق؟

– طبعا.. وهذا الأمر ليس فيه تناقض (شوف) الاصطفاف الطائفي في العراق أوصله صدام الى الذروة حتى وصل الأمر الى خشية الناس من ممارسة شعائرهم الدينية، وعند سقوط صدام جاءت أحزاب سياسية مذهبية إسلامية معظم تنظيماتها خارج العراق ولها قياداتها والناس الذين قاوموا صدام في العراق إمكاناتهم ضعيفة، وكذلك تنظيماتهم نعم موجودة ولكنها ضعيفة وغير مشاركة في العملية السياسية فنحن أسسنا هذا المجلس لإعطاء فرصة المشاركة لتلك الأطراف، مثلاً أحدهم جواد البولاني وزير الداخلية كان من المؤسسين للمجلس السياسي الشيعي وانتخب رئيساً له وتجده الآن يقود الحزب الدستوري ويتحالف مع أهالي الانبار والمعروف عنه أنه ضد الطائفية، والدليل الآخر ان المجلس السياسي الشيعي غير طائفي حيث انه رشح ثلاث شخصيات هي غير شيعية أصلا في الائتلاف الذي يحمل الرقم ١٦٩ وخرجوا في الانتخابات.

موسى دخل مجلس الحكم شيعيا وليس شيوعيا

× من هم الثلاثة؟

– مضر شوكت، الشيخ فواز الجربة، وعبد الرحمن النعيمي، فالمجلس تأسس من أجل إشراك الأطراف التي عارضت صدام من داخل العراق، وهذا الشيء برأيي مهم، فالأمريكان هم من أسس مجلس الحكم على أساس طائفي، وجاء بشخصيات من مشارب مختلفة، فجاءوا بالسيد عبد العزيز الحكيم رحمه الله، ممثلا عن الشيعة، وكذلك جاءوا بالأستاذ حميد مجيد موسى، والدكتور إياد علاوي كممثلين أيضاً عن الشيعة.

× لكن المعروف عن حميد مجيد موسى كان يمثل الحزب الشيوعي في مجلس الحكم؟

– نعم أنه شيوعي، ولكن دخل مجلس الحكم كشيعي، هكذا أراد الأمريكان، فجعلوا (١٣) شخصية من أصل (٢٥) هم من الشيعة، وهذا يعني الأغلبية للشيعة، وجاء الأمريكان بشخصيات غير معروفة سياسياً وادخلوها مجلس الحكم، كان هناك صراعا، وبريمر أراد السيطرة على المجلس من خلال هؤلاء لتمرير الكثير من القضايا المهمة، فوجدنا الحل هو في تأسيس البيت الشيعي في مجلس الحكم، وفعلا استطعنا من خلال البيت ان نقر قانون إدارة الدولة، الذي جاء وفق اتفاق جميع الأطراف بمختلف مشاربها السياسية التي وافقت وطالبت بضرورة رفع الاضطهاد الطائفي، هذا ما عملناه وكان واضحاً ولا أخجل منه، ولكن أقولها بصدق، أيضاً نحن دفعنا ثمنه من خلال اتهامنا بتأسيس شيء طائفي، والحقيقة غير ذلك فما عملناه هو بقصد الدفاع عن الشعب، ونحن لا نقول كما قال لينين: (الغاية تبرر الوسيلة).

وانما نقول يجب استخدام ما هو متوفر من الأدوات السياسية دون الإخلال بالقيم الوطنية والأخلاقية لتنفيذ الهدف الوطني المطلوب.

حديث سابق لأوانه

×هناك حديث مفاده بأن ما حدث بين الجعفري وعادل عبد المهدي على رئاسة الوزراء وظهور المالكي كحل سيتكرر أيضاً حيث سيكون هناك تنافس بين المالكي وعبد المهدي ويظهر الجلبي كبديل للمنصب؟

–هذا خيال علمي، وحديث سابق لأوانه، واعتقد من غير المفيد طرح هذه القضايا في الوقت الحاضر، وأنا لا أفكر بهذه الطريقة وأسعى بهذا الشكل، بل سعينا الآن هو في جمع الكلمة وتوحيد الصفوف والإصرار على تنفيذ البرامج التي تحمي الدستور والديمقراطية، والارتقاء بحياة المواطن العراقي الى مستوى أفضل، هذا ما جعلناه في أولويات عملنا، هذه القضايا تهمنا أكثر من قضية من يكون رئيس الوزراء المقبل، فمثلا في ألمانيا الغربية أصبح اديناور مستشاراً لها، لكن من قاد النهضة الاقتصاد في ألمانيا في ذلك الوقت، كان ايرهار، وكان من الممكن ان يصبح مستشارا، ولكن الهدف الذي لديه هو النهوض بالشعب وليس المنصب.

× ولكن كيف نستطيع خدمة الشعب من غير وجود المنصب؟

– نعم، أنا أوافقك الرأي، ولكن هذا الأمر يحدث، بعد الاتفاق على برنامج وأصبحت لدينا مؤسسة سياسية قادرة على تنفيذ البرنامج، وجاءوا بشخص كرئيس الوزراء قادر على النجاح في عمله، وليس كرئيس وزراء يمثل جهة ثم يجعل من الجهة التي رشحته تابعة له، الآن الشعب بدأ يعي الأمور ويفهمها، والجميع يدرك بأن الحكومة العراقية الحالية تأسست بسبب تأييد الائتلاف لها، الان تغير الوضع، انظر الى مجلس النواب مثلا كم نائب من حزب الحكومة فيه، وكم نائب من الائتلاف العراقي الموحد سابقا في البرلمان، فالائتلاف مكوناته ٩٠ نائبا، لذا علينا ان نفكر من الآن بضرورة إلغاء فكرة ربط العملية السياسية بشخص واحد، هذا الأمر لا بد ان ينتهي، ففي الدستور العراقي لا يوجد رئيس للوزراء، وإنما يوجد رئيس مجلس الوزراء.

تجميد جيش المهدي والصحوات

× هل من مشهد سياسي جديد سنراه في الانتخابات المقبلة؟

– هناك صورة واضحة، وملامح لمشهد سياسي جديد وأنا اعتقد ان الأمر ضروري، وبدا واضحاً للمواطن، ان الأمور المطروحة على طاولة التنفيذ هي الأمن، الاقتصاد، والخدمات وعلاقات العراق الدولية، الأمن في العراق كيف تحقق؟ أولا تجميد جيش المهدي، فتجميد الجيش من قبل السيد مقتدى الصدر هدأ الأوضاع الأمنية في المناطق الشعبية الكبيرة، في بغداد والمحافظات، وثانياً ان الجنرال بترايوس بذكائه فكر بقناعة ودراية ان يدفع أموال للذين يحملون السلاح ضد الأمريكان والدولة بدلاً من ان يقاتلهم بالرصاص، وعمل الصحوات، هذان الأمران هما سبب التحسن الأمني، والحكومة العراقية استفادت من هذا الأمر، والسؤال المهم الآن، ماذا سيحصل لو قرر الأمريكان الانسحاب؟ وأنا قبل ثلاث سنوات قلت ان الأمريكان سينسحبون من العراق وبالكامل، ولم يصدقني احد فالأمريكان يقررون حسب التوازنات السياسية الموجودة في بلدهم وليس حسب ما يريد العراق، والكثير من العراقيين قلقون من انسحاب القوات الأمريكية، والكثير من الكتل السياسية قلقة من انسحابهم.

سياسة أميركا على ضوء مصلحتها

× ولكن هناك من هو رافض لبقائهم؟

– وليرفضوا، وماذا سينفعهم الرفض، قبل فترة قريبة خرجت سلسلة من المقالات في جريدة (الواشنطن بوست) فيها الكثير من القضايا التي لا يعرفها الشعب العراقي، مثلا تروي تلك المقالات على لسان شيوخ عراقيين بأن الأمريكان الذين كانوا يكلمونهم يوميا ولمرات عدة الآن يعزفون عن الرد على تلفوناتهم، وعن أشخاص في المجالس البلدية التي أوجدها الأمريكان تروي تلك المقالات بأنهم يندبون حظهم تماما بأن السياسة في واشنطن تتقرر وفق ما يجري من المساومات بين القوى السياسية داخل أمريكا، وليس ما يطلبه الأجانب خارج أمريكا، وهذا هو المفتاح الذي جعلنا نعمل في اتجاه جعل أمريكا توافق على قانون تحرير العراق وبالتالي يأتون لإسقاط نظام صدام، لأننا جعلنا القضية العراقية جزءاً من العملية السياسية الداخلية في أمريكا، وأتمنى ان يوضح هذا الأمر الكثير من المسائل.

× هل تتوقع ان تسيطر الأحزاب الدينية على المشهد السياسي المقبل، وتبقى الساحة للاعبين الكبار؟

– الموضوع الآن ليس إيديولوجيا، الدستور العراقي ليس مشروعا لدولة إسلامية في البلد، وهو الوثيقة المعتمدة في العمل السياسي، الصراع ليس إيديولوجيا، فتجد في البرلمان الآن العلماني مع الإسلامي مع القومي مع الشيوعي، وكذلك تتنوع تشكيلات التحالفات الجديدة.

والتحدي ليس في الوصول الى السلطة، بل ان التحدي هو في النجاح بالحكم، وإذا لم ينجح الحكم في المرحلة المقبلة، ستتعرض التجربة الديمقراطية في العراق الى عواصف كبيرة.

عجز تراكمي بمقدار ٤٠ ترليون دينار

× المواطن وهو متخم بالأزمات يسمع تلك التصريحات ولا يصدقها الآن لاسيما وان التحالفات الجديدة فيها نفس الوجوه التي ساهمت ولعبت دورا في تأجيج أزماته، كيف تريده أن يصوت الآن وبعد سنوات مريرة لم يلمس فيها ابسط مقومات الحياة، وخلال أربع سنوات لم نستطع من إصدار تشريع لعلم البلاد، فكيف في بناء دولة؟

– الموضوع الآن ليس موضوع علم، سيصبح العلم، ولكن الموضوع هو حياة الناس، الناس لا تدري ماذا يجري، فمن القضايا المطروحة الآن، هي الموازنة التكميلية، الحكومة الآن تطرح هذا الأمر، وقيمة تلك الموازنة هي ٦ ترليون و٨٠٠ مليار دينار، والحكومة عند ما تطرح هذا الرقم تقول في نفس الرسالة أن العجز في الموازنة التكميلية مقداره ٥ ترليونات و ٣٩٥ مليار دينار، يعني انه ٣,٣ /٧٨٪ يعني ان هناك نسبة عجز ٧٩٪ في وقت العراق يطلب من الصندوق الدولي قرض مقداره ٧ مليار دولار ورأي الصندوق يقول أنكم تطلبون هذا المبلغ في وقت لديكم فيه عجز ولا وجود لموارد وتطرحون موازنة لعام ٢٠١٠، سيصبح العجز التراكمي على العراق ٤٠ ترليون دينار.

وهذا يعني وحسب قول رأي الصندوق الدولي أن الدولة العراقية غير قادرة وليست لديها الجدية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشونها.

موازنة وزارة التجارة

× أنت من المتخصصين في الشأن الاقتصادي من يقف وراء ذلك؟

– خذ مثلاً وزارة التجارة، فقد خصص لها في هذا العام من الموازنة مبلغ قدره ٤ ترليونات و ٢٠٠ مليار دينار يعني ٣ مليارات و ٧٠٠ مليون دولار لشراء مواد البطاقة التموينية ودفع مبالغ لمزارعي الحنطة والشعير والشلب، وفي الشهر الثامن من هذا العام وزير التجارة وكالة يخاطب وزير المالية يقول له بأن الوزارة بحاجة الى المبالغ التالية، مليار و ٧٠٠ مليون دولار لغرض دفعها الى موردي المواد الغذائية الذين سلموا المواد ولم يتسلموا أموالهم، وبحاجة الى ٢٣٣ مليون دولار كمستحقات لما تبقى من مزارعي الحنطة والشعير، وبحاجة الى ٣٥٠ مليون دولار لدفع ما يستحقه مزارعو الشلب، وبحاجة الى ١٩٠٩ مليون دولار لتوفير مواد الحصة لما تبقى من هذا العام. والوزارة تقول بانها استنفذت مخصصات موازنة ٢٠٠٩ لتوفير الحصة، ماذا يعني هذا الأمر؟ يعني الوزير وفي الشهر الثامن يطالب بموازنة أخرى اكبر من الموازنة التي هي من استحقاقات وحسب طلب وزارته وما يكفيها على ضوء الدراسات.

العقود الكبرى موطن الفساد

× في ظل وجود تقصير كبير وواضح في وصول المواد للمواطن كيف تنظرون الى هذا الأمر؟

– نحن نعرف بأن المواطن لم تصل إليه الحصة كاملة وندرك حجم التقصير في ذلك، ولكن السؤال الأهم والمفروض ان يطرح، أين ذهبت تلك الأموال؟

شيء غريب، المشكلة ليست في معاقبة المسؤول، بل في وضع النظام الأساسي، فعندما تطرح مثل هذه الأرقام الخيالية وتصبح هناك مشاكل وبهذا الحجم، هل تعرف ماذا يشكل مبلغ ٤ مليارات دولار؟

> رواتب النواب والمسؤولين في الدولة هي ربع مليار دولار، وهذا المبلغ لو يمنع الفساد (على راسي) أنا موافق عليه، ولكن لم يمنع الفساد ولم تسلط رقابة حقيقية عليه وهذا ما جعلهم غير جديين في ادارة وظائفهم.

تكميلية، يشكل هذا الرقم موازنة سنوية موازية لـ ٧٠٪ من دول العالم، ما حجم هذا الفساد؟ وما حجم سوء الإدارة ومن المسؤول عن ذلك؟ وهذا الأمر من الممكن معالجته، كما حدث في حكومة الدكتور الجعفري، لم يكن هناك فساد في العقود الكبرى أبداً، وهو أكبر موطن للفساد وليأتوا بقضية واحدة في هذا المجال، على الرغم من شدة التحقيقات التي أجريت بعد عمل الحكومة، لماذا؟

هل لأن جميع المشرفين على تلك العقود هم نزيهون، وجاءوا بتنزيه إلهي كلا البعض كان يريد ان يسرق لكن الأمر منع بواسطة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وبالذات إجراءات لجنة العقود الوزارية التي تشكلت في مجلس الوزراء، والتي كانت تفحص جميع عقود الوزارة قبل إبرامها وهذه اللجنة حلت وحصل ما حصل.

البرنامج ليس أكثر مصداقية من الأداء

× ولكن المواطن المغلوب على أمره يجد في مثل هذه الطروحات شعارات ودعايات انتخابية؟

– نحن لا نتحدث وفق الشعارات فقط، الشعارات تطلق، لكنها يجب ان تكون مبنية على أسس منطقية وعملية وتفصيلية يمكن ان تسن من خلالها تشريعات تمكن الشعب من النهوض بواقعه والإفادة من ثرواته التي تحتكرها الدولة، وللتذكير أقول أي برنامج انتخابي لا يكون أكثر مصداقية من الأداء الحكومي.

× دكتور كيف يمكنك الآن كسب ثقة المواطن هل بالحديث فقط؟

.هذه مأساة المواطن نعم، فقد ثقته بالطبقة السياسية، نحن نريد ان نعالج هذا الامر، من خلال مشروع عملي فيه مصداقية تستند الى بدايات كانت موجودة، وتحقق منها بعض الشيء، هذا الشيء مهم، وفي العراق المعركة القادمة هي المعركة الاقتصادية، الشعب الآن هو فتي، وأكثر من نصف الشعب هم دون سن العشرين، وهؤلاء من حقهم ان يطالبوا بسكن ومدارس ومستشفيات وترفيه، وإذا ما بقينا على إدامة الحال التي نعيشها الآن، لن نصنع شيئاً لهم، فالمطلوب منا كسياسيين ان نعمل الآن وفق الشعار الذي رفعناه منذ البداية، كيفية نقل الثروة من الحكومة الى الشعب، وهذا لا يعني ان نعطيه المال فقط، بل نمكنه من شراء ملك وامتلاك وضع، وباستطاعة الفنان ان يعمل بحرية واكتفاء، ان تمكن الفلاح ان يكون لديه تراكم مالي يجعل منه قادراً على العمل والإنتاج بدائرة أوسع، الآن الحكومة هي شبه المسيطر الأول على رأس المال الموجود في العراق، والأفراد لا يمتلكون شيئاً، ولا يستطيع حتى مجموعة من العراقيين امتلاك مصفى نفطي خاص بهم، انظر الى دول المحيطة بنا، هي دولة فقيرة ولكن مواطنيها أغنياء.

× أنا اسأل من أغنى الأردن أم العراق؟ – بالطبع العراق أغنى؟، لكن من أغنى الشعب الأردني أم العراقي؟ بالطبع الأردني.. فهذه المفارقة كيف تتم معالجتها؟ بالاهتمام بالماحكات السياسية الصغيرة، التي شغلت الناس بالقضايا المهمة والكبيرة والاستراتيجية والتاريخية التي تحيط بالشعب العراقي.

× الملاحظ في التحالفات الجديدة بأنها التجأت الى شيوخ العشائر في تقوية قوائمها بالانتخابات الجديدة، وهذا يقودنا الى مشهد تأسيس الدولة العراقية في بداية تكوينها من خلال ارتكازها على أمراء القبائل الكبيرة حتى في مجلس أعيانها؟

– هذا خيال، فالعراق مؤلف منها، وكل عراقي يعرف بانتمائه للقبيلة الفلانية، والقبائل تمثل أساس المجتمع المدني في العراق، وتلاحظ عند انهيار الدولة، العشائر هي التي أخذت دورها في حل المشاكل، عن طريق الأعراف المتوارثة وفي ظل قوانين خاصة بتلك العشائر، لكن اذا اشتدت قوة الدولة واستطاعت ان تفرض وتسير قوانينها على الجميع، والذي تطلبه وزارة التجارة كموازنة هذه الأمور ستضمحل تدريجيا، بعض الأطراف السياسية تعتقد بان العشائر وشيوخها يستطيعون ان يضمنوا لهم أصواتهم وأصوات عشائرهم، وهذا الأمر غير صحيح في المجتمع العراقي، فأبناء كبار الإقطاعيين في العراق انضموا الى الحزب الشيوعي العراقي، نعم قد يجتمعون في قضية اجتماعية كفصل او زواج او فاتحة، لكنهم لن يجتمعوا أو يأتمروا لرئيس العشيرة في قضية التصويت على الانتخابات فقضية كسب الشيوخ عناوين سهلة لمن يشغلها ويراهن عليها لكن لن يصل الى نتيجة، ولا يجوز استخدام اموال الدولة في هذا الاتجاه.

أوراس اخترق جهاز صدام

× رشحتم كحزب المؤتمر أوراس حبيب لرئاسة جهاز المخابرات، أين وصل الأمر؟

– أوراس حبيب، بحسب خبرتي هو اقدر من استطاع ان يقاوم صدام من ناحية المخابرات، وأزيدكم علما استطاع ان يخترق أجهزته المخابراتية، وهو من رفع رأس المعارضة استخباراتيا أمام كل الأطراف الأجنبية التي كانت تعمل على القضية العراقية، ولم يخترق في عمله من قبل مخابرات صدام، أوراس حبيب ليس لانه من المؤتمر، بل انه على علاقة بجميع الأطراف الموجودة ويعرف عمله، ورئاسة المخابرات الان بالوكالة، ولن ينتخب رئيس لهذا الجهاز اي شخص قبل الانتخابات المقبلة، ولا نعلم من يديرها لكن المهم ان يتجه عمل هذا الجهاز الى كشف أعداء العراق في الخارج، وليس كما يحدث الآن في مراقبة السياسيين في الداخل، وإصدار صحف وتحويل مواقع انترنت هذا العمل غير صحيح ومخالف لطبيعة هذا الجهاز الحيوي.

رواتب المسؤولين ربع مليار دولار سنويا

× رواتب المسؤولين بصورة عامة، كرجل اقتصادي ألا تشكل عبئا على موازنة الدولة واقتصادها، لاسيما وان هناك تقاعداً لهم بعد كل أربع سنوات فضلا عن المكافآت والامتيازات الخاصة؟

– لتوضيح الأمر. ان النائب في البرلمان يتقاضى مبلغ قدره ٢٥٠٠٠ الف دولار اي ما مقداره ٣٠ مليون عراقي، وسأحسبها لك، أي ان النائب في السنة يحصل على ٣٠٠ الف دولار، وفي السنة نحو ٨٠ مليون دولار، والوزراء ٢٠٠ مليون دولار.

× دكتور في كل سنة، أنا اقصد في اربع سنوات، ومن ثم يأتي التقاعد، وغيرهم سيأتون ليقبضوا نفس الأموال؟

– (ميخالف) مجلس النواب يكلف في السنة ١٤٠ مليون دولار، ومجموع ما يتقاضاه المسؤولون في الدولة نحو ٢٥٠ مليون دولار.

×المواطن يقول وهو في مركز الأزمات أين الحلال والحرام، وهل هذه هي الديمقراطية؟

– (اسمع) أنا لا ابرر ذلك، لكني أوضح ان رواتب النواب والمسؤولين في الدولة هي ربع مليار دولار، وهذا الناس تراه مبلغا كبيرا.

١٠٠٠ مسؤول يتقاضون هذه المبالغ الكبيرة

× ولكنه يتكرر سنويا؟

– ولكن الزيادة تختلف، وليس بنفس الكمية، ومع ذلك انه مبلغ كبير جدا، وهذا المبلغ لو يمنع الفساد (على راسي)، أنا موافق عليه، ولكن لم يمنع الفساد ولم تسلط رقابة حقيقية عليه، وهذا ما يجعلهم غير جديين في ادارة وظائفهم، فعلى المواطن ان يكون على بينة ويتساءل لماذا حدث هذا الأمر؟ لانه من غير المعقول ان (١٠٠٠) شخص يتقاضون هذه المبالغ الكبيرة ويكلفون الدولة، ونقول كم سيارة مدرعة في العراق؟ وكم.. وكم .. هذه الامور يجب دراستها، وان يكون المواطن على دراية ومعرفة بها.

× هناك دعوات لإقالة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولم يتبق لإجراء الانتخابات الا ٩٠ يوما، كيف تنظر الى الأمر؟

– استجواب المفوضية في البرلمان، بين ان هناك خللا في عملها، وخاصة ما حدث في نتائج انتخابات مجالس المحافظات أوضح الكثير من مكامن الخطأ في عملها، وليس هناك دعوة لتأجيل الانتخابات، بل هناك دعوات لترميم المفوضية وليس لإقالتها، فالمفوضية السابقة كانت أفضل، والأمر المطروح هو ليس إقالة المفوضية كما قلت، وإنما ترميمها.

ضيف الخميس مع المحرر